

البيان

أسس الحكم في الإسلام

(٢)

تجليد دكتب  
صباح الدقر



297.617:Sa18uA

السَّيِّدَان ٦ مُحَمَّد عَبْدُ اللَّهِ .

الحد فـ الاسلام .

297.617

Sa18uA

J. Lib.

~~Oct 1 '58~~

~~10 JAN 1987~~

~~NO 22-58~~

~~NO 10-58~~

~~NO 10-58~~

~~NO 10-58~~

~~NO 10-58~~

~~NO 10-58~~

~~NO 10-58~~

2012  
A. 11.15



297.617  
Sa 18uH:c.1

رسائل الفائقة الإسلامية

٤

أسرار الحكم في الإسلام

القاهرة

دار الكتب العربية

مجمع عبد الله السمان

قروش ٣

الطبعة الأولى { ربيع الأول ١٣٧٣ هـ  
نوفمبر ١٩٥٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



## الأهـمـية

إلى الشعوب المسلمة التي لم تزل مغلوبة على أمرها ،  
محكومة حكماً إقطاعياً جائراً ، ينفر الإسلام منه ويأباه . . . !  
وإلى الأسر المتحكمة في بلاد المسلمين ، التي لم تزل تحكم  
الشعوب حكماً إرهابياً بالسوط والسيف ، والسجن  
والمعتقل . . . !

إلى هؤلاء المغلوبين والغالبين أهدى هذه الرسالة ، لعل  
فيها إيقاظاً للمغلوبين ، وعظة للغالبين .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

إن الذي لا ريب فيه أن الألوف المؤلفة من المسلمين الموزعين هنا وهناك ، تنظر إلى الحكم نظرة سطحية ، نظرتهم إلى السكاليات من الأمور .

وقل أن تستوعب نظرتها إلى الحكم - ولو قليلا - من التفكير والعناية والاهتمام ، ولو استوعبت نظرتهم هذه الأمور ، واعتبرت الحكم جزءاً مهماً من كيانه ، وثيق الصلة بحاضرها ومستقبلها ، لتغيرت أحوالها واستقامت شؤونها .

ونظرة الشعوب الهينة إلى الحكم ، جعلت الحكم ينظرون إلى الشعوب نظرة أشدها انحرافاً من نظرهم ، وأكثر استخفافاً منها .

ونشأ بسبب هاتين النظريتين التوأمين هوة سحيقة ، وأصبحت الشعوب المحكومة تنظر إلى الحكم نظرهم إلى



عصابات اللصوص وقطاع الطرق ، كما أصبح الحكام ينظرون إلى الشعوب المحكومة نظرتهم إلى قطائع الأغنام وكتائب الرقيق . ! ونظرة الحاكمين إلى المحكومين ليست في حاجة إلى دراسة أو توضيح ، لأنها جاءت جزاء وفاقا لنظرتهم إلى الحكم والحاكمين .

أما السر في نظرة المحكومين إلى الحكم نظرة الزهد ؛ فهو التربية الهزيلة ، والتنشئة الخالية من كل معنى القوة . ومن أين للمحكومين التربية الصحيحة والتنشئة القوية ، وجهات التربية في بلاد المسلمين أهون من أن تشرف على تربية الشعوب ، وأتفه من أن تهيب للحياة جيلاً فتياً قوياً . وجهات الاختصاص تفحص - تقريباً - في ثلاث : علماء الدين ، والجماعات الدينية ، والصحافة الإسلامية .

أما علماء الدين . . . فيعتبرون الحديث عن الحكم والحكومات ضرباً من السياسة ، والسياسة في نظرهم يجب أن ينزه عنها الدين . . . الدين الذي ارتضوه هم للمسلمين لا الذي رضي به الله لعباده .

ثم إن علماء الدين لا يرغبون في المتاعب ، وهم إما موظفون  
حكوميون ، وإما من المتطلعين إلى الوظائف والمناصب . . .  
وما لهم والسياسة ؟ وأمامهم الحديث في مجالات لا حصر لها ،  
من الفقه المعقد ، والتفسير المضطرب ، والمسائل الجدلية ،  
والموضوعات الثقافية أو ما إلى ذلك .

وأما الجماعات الدينية . . . فمن الفضيحة أن يعتمد عليها  
في تربية الشعوب وتوجيهها ، لأنها جماعات أوجدها الفراغ  
والأهواء والارتزاق والرغبة في الظهور ، ولأنها جماعات ليس لها  
أهداف يعقد بها ، ولا منهاج يطمأن إليه . . .

وبينما تقوم هيئة الإخوان المسلمين في الشرق بتخليص  
الشبيبة من المهانة والضعف ، إذ بهذه الجماعات تجر المسلمين إلى  
الوراء تاركين الخلق للخالق والدين للديان . . . !

أما الصحافة الإسلامية . . . فمن الخطأ الفاحش أن يعترف  
بوجودها ، لأن ثروتها تضع دائماً في زحمة الصحف السياسية  
الكبرى ، ولأن روادها عادة هم رواد المساجد والجماعات الدينية



النائمة ، وهؤلاء لا يؤمنون إلا بحياة الدعة والتواكل والخمول ،  
ولا يعنيه شئ من أمر الإسلام والمسلمين .

وبجانب جهات الاختصاص الفاشلة في تربية الشعوب  
وتوجيهها ، تقوم جهات أخرى ، مهمتها النزول بالشعوب المسامة  
إلى الدرك الأسفل من الحياة ، وأبرز هذه الجهات هي الطرق  
الصوفية البلهاء ، التي تطلق الحكومات الإقطاعية لها العنان  
لتخدير الشعوب وتنويمها ، ولتظل في غفلة خالدة عن جورها  
وطغيانها . .

وليس أدل على هذه السخافة ؛ من أن شيخ مشايخ الطرق  
الصوفية كان يعين في عهد أسرة محمد علي بمصر بمرسوم ملكي ،  
كما يعين رئيس مجلس الوزراء ، وشيخ الجامع الأزهر سواء  
بسواء . .

\*\*\*

وحين يوهب للشعوب المسامة جهات للتربية السليمة  
والتوجيه الصحيح ، لا بد أن تنهض من كبوتها ، وتقف على  
قدميها . .

نريد علماء مسلمين يفهمون حقيقة الإسلام قبل أن يتصدوا  
لتدريسه للمسلمين ، ويبرزون معانيه الحية التي تتصل بحياتهم ،  
قبل أن يتقنوا شرح نعيم الجنة وعذاب جهنم ، وظلمة القبر ،  
ووقفه المحشر . .

ونريد جماعات إسلامية تؤمن بأن الإسلام رسالة تهى  
للبشرية حياة كريمة عزيزة ، وبأنه أسمى من أن يكون ميداناً  
للخلافات في أهزل المسائل وأتفهها .

ونريد صحافة إسلامية قوية ، توقن بأن رسالتها هي النهوض  
بالشعوب حتى يكون لها وجود ، والوقوف بجانبها دائماً حتى  
تعترف بها الحكومات ، والذود عن حرياتهما حتى تثبت لها  
كرامتها .

إذا تيسر للمسلمين هذه الجبهات كما يراد لها ، استطعنا  
أن نصل إلى كل ما نهدف إليه ، من مقومات العزة والحرية  
والكرامة . ؟



## تمهيد

### الحكم في الإسلام

إن أية أمة من الأمم ، أو أية دولة من الدول ، لا بد أن تتكون من عناصر ثلاثة :

وطن ، ، وشعب ، ، وحكومة

فالوطن يؤوى الشعب ، والشعب يزود عن الوطن ، والحكومة بعدئذ ترعى الوطن وتنظم حياة الشعب .

ولا تعتبر الدولة دولة ، ولا الأمة أمة ، إذا فقدت عنصراً من هذه العناصر الثلاثة ، لأن كلا منها مكمل للآخرين .

والإسلام يعتبر الحكم عنصراً حيويًا في تكوين الدولة ، لأنه المهيمن على شؤون الوطن والشعب معاً ، ولا ينظم سير الحياة فيها بدونَه .

ولسنا في حاجة إلى دليل أو برهان ؛ لأن الإسلام لم يكن ديناً تعبدياً فحسب ، ولم يكن مجرد رسالة إنسانية فحسب ، ولكنه كان فوق هذا وذاك دولة لها كيانها ، ولها مقوماتها ولها نظامها ؛

وقد بدأت هذه الدولة بعد الهجرة تأخذ في التكوين الكامل ، فولى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه الوظائف العامة ، كما ولى بعضهم الإمارات التي سيطر عليها المسلمون في فتوحاتهم .

وقد كان الرسول يمثل رئيس الدولة ، كما كان مصدر التشريع ، وكان أمثال أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم بمثابة الوزراء ، كما كان خالد وسعد وأبو عبيدة وغيرهم بمثابة قواد الدولة . ولحق الرسول بالرفيق الأعلى ، ولم يشغل المسلمين موارد جسده الشريف في القبر عن تحديد وضع الحكومة ، وتم وضع الحكومة على السكيفية التي ارتضاها المسلمون . .

\* \* \*

والحكم الإسلامى يعقبر من طراز وحيد ، وليس من الإنصاف له ، أن نطلق عليه اسماً من أسماء الحكم الذى سبقه والذى لحقه . .

وألوان الحكم التى سجلها تاريخ الإنسانية لم تسكن إلا مجموعة من المحاسن والمساوى ، ولسنا مبالغين إذا قلنا : إن



الإسلام قد ألم بمحاسنها وزاد عليها الكثير ، دون أن يستوعب ذرة من مساوئها .

فقد سيطر على البشرية ، ألوان من الحكم الديكتاتوري ، الذى فشا فى النازية والفاشية والشيوعية سافراً ، وفى الديمقراطية الزائفة متستراً ، ولكن هذه الألوان كلها لا تزن جناح بعوضة بجانب الحكم الإسلامى الخالص .

فهذه الألوان كلها إنما تقوم على أساس واحد هو سيادة الدولة سيادة مطلقة ، لقتلاشى بجانبها الشعوب ، وتظل إلى الأبد أداة مسخرة .

ولم تكن هذه السيادة وليدة العصور الحديثة ، وإنما هى مستمدة من التفكير اليونانى الذى أشاعه أفلاطون وأرسطو ومن إليهما .

والإسلام على نقيض هذه السيادة المزعومة ، إذ يعتبر سيادة الشعوب وحدها ، أما الدولة فهى خادم لها ليس إلا . . . وهذه الألوان تحتم على الشعوب من أجل مظهر الدولة ،

وإشباع أنانيتهم وغرورها ، فقد سخر الشعب الألماني ،  
والإيطالي ، والروسي ، من أجل نزوات هتلر وموسيلاني وستالين ،  
ولا زال الشعب الإنجليزى والفرنسى والأمريكى يسخر من أجل  
إشباع نزوات ساستهم وأنانيتهم . .

والإسلام على النقيض ، لأنه يسخر الدولة من أجل رفاهية  
الشعب ، ويحتم عليها أن تهىء له أسباب الراحة والنعيم .

وهذه الألوان كلها تفصل الحكم عن الأخلاق ، لأن  
الأخلاق فى نظرها ، وسيلة إلى الضعف ، وسياستها منذ أن  
وجدت قائمة على ذلك .

أما الإسلام فإنه يقيم الحكم على أساس من الأخلاق ،  
والأخلاق فى نظره أقوى دعائم الحكم .

\*\*\*

الحكم . . . والاستقرار

إن استقرار الدولة رهين باستقرار الحكم فيها ، ولن يكتب



الحكم ذرة واحدة من الاستقرار إلا إذا قام وارتكز على أسس سليمة متينة .

ولن نحتاج في الوصول إلى هذه الأسس السليمة إلى كبير عناء ، ولا إلى كثير مشقة ، لأنها أوضح من أن يبحث عنها ، وأيسر من أن يسعى إليها ..

وهذه الأسس تنحصر - على وجه التقريب - في ثلاثة تعتبر بمثابة أصول للحكم ، وهذه الأسس هي :

- ١ - الاعتراف بالإسلام .
- ٢ - الاعتراف بالشعب .
- ٣ - الحكومة المستقيمة .

والاعتراف بالإسلام هو القاعدة الأولى ، إذ لا يعتبر الحكم إسلامياً إلا إذا اعترف بالإسلام دستوراً وقانوناً ونظاماً ، لأن فيه ما يحقق الخير للحاكمين والمحكومين على السواء .

والاعتراف بالشعب هو القاعدة الثانية ، إذ لا يستقيم الحكم لدولة غير معترف بشعبها ، لأن الشعب بمثابة الحارس

على الحكم ، والمشرف على الحكومة ، فإذا اضطرب حبل الحكم فرض عليه السكون ، وإذا اعوجت الحكومة قومها بيده . واستقامة الحكومة هي الأساس الثالث ، إذ أنها من أزم اللوازم لاستقرار الحكم والشعب على السواء ، واعوجاج الحكومة سبيل إلى الاستخفاف بالأساسين الآخرين ، ولن يكتب ذرة من الاستقرار لدولة تستخف حكومتها بالدستور والشعب معاً .

هذه هي الأسس الثلاثة ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، إذا تعاونت حققت للدولة الإسلامية إقامة الحق ، وإقرار العدل ، وتدعيم الاستقرار ، وإرساء العزة والكرامة ، وهذه جميعها أسمى ما يهدف إليه الحكم الصحيح في كل زمان ومكان .



الاعتراف بالإسلام

## هؤلاء المرتجفون . . . !

نحن نعلم علم اليقين أن هناك كثيراً من المسلمين وغير المسلمين ، يرتجفون ارتجافاً للإسلامية حين ينادى بها المتعصبون لها دستوراً وقانوناً ونظاماً .

أما المسلمون من هؤلاء فليس لهم ذرة من العذر ؛ لأنهم في الغالب من ذوى المنافع الشخصية ، والأهواء الرخيصة ، الذين يحول الإسلام دون بلوغهم منافعهم ، وتحقيقهم أهواءهم ، وفي مقدمتهم الطبقات الحاكمة ، وذوو الزعامات القافهة ، وأصحاب النفوذ من المرتزقة وأذئاب الاستعمار . ويشارك هؤلاء في حقهم أصناف من الشباب الواقع تحت تأثير بعض المبادئ المستحدثة التي تنهى لهم أن الأديان عقبة كدء في سبيل الإصلاحات التي تنهض بأممتهم .

أما الأولون فلا علاج لهم ، إلا أن يوهب للإسلام سلطاناً فيمحو آثارهم من الوجود ، وأما هذا الشباب الواقع تحت تأثير بعض المبادئ المستحدثة ، فمن الواجب علاجه ، إذا استطعنا



أن نقدم له زاداً طيباً من الإسلام الخالص المصفى ، بعد أن نقنعهم  
قبل ذلك ، بأن الإسلام الحالى الذى يتدارسه المسلمون اليوم ، إنما  
هو إسلام مهلهل لا يمت إلى الإسلام الخالص المصفى بسبب .

ومن الحاقة أن يعالج أمثال هذا الشباب بفتوى يستصدرها  
ولاية الأمور من المفتين الرسميين فى بلادهم ، بأن هذه المبادئ  
كفر يلعنها الإسلام لعنا كبيراً ، ويلعن عاطيها ومتعاطيها وحاملها  
والحمولة إليه .

وأما المرتجعون من غير المسلمين فالخقد المتوارث فى نفوسهم  
على الإسلام يحملهم على الكيد له .

وهؤلاء لو أنصفوا عقولهم من الخقد المتوارث فى نفوسهم ،  
لتمنوا أن ينشر الله لواء الإسلام على كل بلد يقيمون فيه ،  
فإن التاريخ لم يعرف عدلاً كالعدل الذى قرره الإسلام لغير  
أتباعه ، هذا العدل الذى سجل التاريخ منه الكثير حين كان  
الإسلام يسيطر على بقاع واسعة من أوروبا وآسيا وأفريقيا .

واليوم الذى تسود فيه كلمة الإسلام فى بلاد المسلمين . ستعلم

هذه الأقليات الغير المسلمة أن في الإسلام خيراً كبيراً ، إذا ما امتزج بالإلصاف ضميرها ، وتخلص من الهوى عقلمها .  
وهناك صنف من المسلمين يمسك بالعصا من الوسط ، ويتفنن في أساليب الحيلة ، فإذا سأله عن التشريع الإسلامى .  
أجابك على الفور :

التشريع الإسلامى على العين و الرأس ، ولكن الوقت لم يسمح بعد ، فعندنا أجانب ، والتشريع الإسلامى يصطدم باقتصادياتنا . . وما إلى ذلك من الهراء . . !  
والعجيب أن بعض المسؤولين في الدول الإسلامية المختلة ، حين يناقشون في التشريع الإسلامى يقولون :

يجب أن نتحرر أولاً . . . !

وكان التشريع الإسلامى عقبة كأداء في سبيل تحرير البلاد !  
وقد سئل الأستاذ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف في مصر منذ أسابيع عن الحكم بالقرآن كدستور إلهى فأجاب :  
« إن تشريعات الأمم وليدة استقرارها ، لأنها جزء من



الاستقلال فحرية التشريع جزء من الحرية العامة الكاملة ،  
والقرآن الذى نزل فى مكة مثلاً خلال ثلاثة عشر عاماً كان  
خلوا من التشريع ، وفى المدينة وبعد أن قامت الدولة الإسلامية  
بدأ القرآن يشرع ليحدد الحدود ، فينبغى أن نحرر بلادنا أولاً  
ونحشد الجهود لذلك ثم نضع التشريعات التى تحميها <sup>(١)</sup> » .

وللأستاذ الباقورى منطقته ، ولكن الذى نفهمه ونؤمن به ،  
أن الاحتلال فى مصر لا يعتبر اليوم مبرراً للتهاون فى أمر التشريع  
الإسلامى ، لأنه ليس له ثمة أية سيطرة ولا أى نفوذ على تشريعاتنا ،  
ومصر دولة مستقلة استقلالاً كاملاً ، وحررة فى دستورها وقانونها  
وتشريعها .

والذى نفهمه ونؤمن به أيضاً ، هو أن تطور نشأة الدولة  
الإسلامية الأولى ، لم يكن إلا وسيلة لإرساء قواعد ثابتة لا تقبل  
تغييراً ولا تبديلاً ولا التواء . .

إن التشريع الإسلامى أقوى وسيلة إلى تطهير بلادنا من  
المحتل الغاصب ، لأنه يعلى علينا أن الكفاح فى سبيل تحريرنا

---

(١) أخبار اليوم أوائل سبتمبر الماضى .

فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ولسننا ندرى كيف نرجى  
الوسيلة حتى نحقق الغاية ، ولن نحقق الغاية إلا بها .

\*\*\*

### الاعتراف بالإسلام

ليس الهدف من الاعتراف بالإسلام إقامة الحدود فحسب  
كما يخيل للكثيرين .

ولو كان الحكم الإسلامى يعنى إقامة الحدود فحسب ،  
لسكان حجة للذين يُخَوِّفون الدول المسلمة من الحكم الإسلامى .  
فالدولة السعودية ، وجارتها اليمنية تقيمان حدود الله ،  
ولسكنهما لم تزالا أحط دول المسلمين قدراً وأكثرها تأخراً .

ولم يكن إقامة الحدود سبب الانحطاط والتأخر ، ولكن  
السبب هو أنها لم تأخذ التشريع الإسلامى جملة واحدة : دستوراً  
وقانوناً ونظاماً . . ولا يعتبر الحكم الإسلامى صحيحاً إلا إذا كان  
دستوراً ، وقانوناً ، ونظاماً .



## الدستور الإسلامى

إن الدستور يضع قواعد الحكم ، لتنظيم شئون الدولة الداخلية والخارجية .

كما يقرر المبادئ التى تكفل للجميع الحرية والإخاء ، والكرامة والمساواة .

كما ينظم علاقة الفرد بالدولة ، وعلاقة الدولة بالفرد ، ويحدد سلطة الحاكم والمحكوم فى حدود العدالة .

والإسلام حين يضع قواعد الحكم لا يهدف إلى مصلحة فرد أو جماعة إنما يهدف إلى خدمة الشعب ، حتى يظل إلى الأبد مقدساً مهيب الجانب مصون المكرامة .

كان الدستور المصرى الملقى مثلاً ، يركز السلطة كلها فى يد الملك ، يعين الوزارة وبقيلها ويحل مجلسى الشيوخ والنواب ، ويطلق يده فى الدولة كيفما شاء ، وفى الوقت نفسه يعتبره غير مسئول ، وينص على أنه : « يملك ولا يحكم » وهذا مثال واحد من مهازل الدساتير التى نصنعها على أعيننا . لنخدم الحاكم على

حساب المحكومين ، إن الدساتير الوضعية لا يمكنها أن تعيش إلى الأبد ، لأن أهواء واضعياتها تكون عادة بمثابة مسامير في نعوشها ، فقد عطل الدستور المصري مرات وألغى مرات ، ثم جاءت حركة الجيش فأزالته من الوجود إلى غير رجعة ؛ حتى صرنا كصانعي الآلهة الذين كانوا كلما جاعوا أكلوا آلهتهم .  
ولعل في هذه الأحداث الدستورية ، ما يجعل المسؤولين يتجهون نحو دستور إسلامي ، سيظل خالداً ما دامت السموات والأرض ، له قدسيته وله هيئته .

\*\*\*

### القانون الإسلامي

إن مهمة القانون أن يهب الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة ، وينظم علاقة الشعب على أساس من العدالة والمساواة .  
والفقه الإسلامي غني بالثروة القانونية . ولكنه لم يزل يعد كاللآلئ في حاجة إلى غواصين .  
وإذا كان استقرار الدولة إنما يعتمد على عناصر أربعة :



مقاومة الشر ، ومكافحة الجريمة ، وتحري العدل ، ونشر لواء المساواة ، فإن القانون الإسلامى قد اشتمل على هذه العناصر جميعها ورفع من قدرها .

أما مقاومة الشر : فقد عمد الإسلام إلى اجتثاث أصوله بتحريم المحرمات ، التى تنمى الشر ، وفى مقدمتها الخمر والميسر والزنا والربا ، والغيبة والنميمة ، وما إلى ذلك .

ومكافحة الجريمة : حد لها حدوداً لا تقبل التهاون ولا الشفاعة ، وقاس الحد بمقياس الجريمة ، حتى يكون جزاء وفاقا . وتحرى العدل قد بلغ الإسلام فيه الذروة ، وما عرف تاريخ العالم قديمه وحديثه قانوناً أعدل من القانون الإسلامى ، ونظرة واحدة فى نظام الميراث فى قوانين الدول المتقدمة والقانون الإسلامى ، كافية للتدليل على صدق ما نقول .

لا زالت قوانين بعض الدول الأوروبية تجعل الميراث من حق الابن الأكبر للمتوفى ، ويظل إخوته وأمه عالة عليه إلى الأبد ... والإسلام الذى اعتبر الناس سواسية كأسنان المشط ، لم يكن ليفرق بينهم أمام القانون .

إن قوانين الدول الأوربية الوضعية ، وهى أيضاً قوانين الأمم الشرقية مساواة وغير مساواة ، تهب الامتياز القانونى لفئة من الناس دون الباقين .

ألم تقل هذه القوانين مثلاً ، بأن الملك فوق القانون ، وأن لأسرته حصانة يقف حياها القانون مؤدباً ؟

إن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن فوق القانون ، فكان يعطى القَوَدَ من نفسه ، ولم تكن لأسرته حصانة ضد القانون ، وهو القائل : « والذى نفس محمد بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . »

والإسلام كما يعتقد بتحقيق العدل والمساواة أمام القانون ، يعتقد أيضاً بتطبيق القانون أصوله وفروعه تطبيقاً كاملاً لا التواء فيه .

ادعت فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم أن أباه قد أوصى لها بأرض ( فذك ) نخلة ، واستشهدت بأمر المؤمنين ( أم سلمة ) ، ولكنها لم تُجَبْ لأن هذا الادعاء كان فى حاجة إلى شاهدين عدلين ، وإن كانت فاطمة وأم سلمة فوق الشبهات .



وقال عمر يوما : ما قولكم لو أن أمير المؤمنين شاهد امرأة على معصية ؟ فأجاب على بن أبي طالب : يأتي بأربعة شهداء أو يجلد حد القذف شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين . !  
إن التشريع الإسلامي قد أحاط نفسه ، بكل ما يهب له التقدير والهيبة والوقار .

فليفهم جيداً أولئك الذين لا زالوا يتعشقون القوانين الرومانية التي سبقت عصر المسيح ، بحجة أن التشريع الإسلامي لم يعد يصلح للقرن العشرين . ! !

### النظام الإسلامي

إذا كان الدستور يضع قواعد الحكم لتنظيم شئون الدولة ، والقانون يهيمن على تدعيم الأمن والاستقرار داخل حدودها ، فإن النظام الإسلامي يرفع من قدر المجتمع وينهض به .  
وهذا النظام يربط المجتمع بالآداب العالية ، والأخلاق السامية ، والمثل العليا .

والتشريع الإسلامى قد جاء وافيا في هذا الجانب ،  
وما أ كثر مواردہ في كتاب الله والسنة الصحيحة .  
شرع الإسلام للأداب العامة ، والمثل العليا ، وسما بالمجتمع  
عما ينزل به إلى الحضيض .

إن الإسلام وصل في تشريعه إلى السكال ، سواء في  
دستوره أم في قانونه أم في نظامه ، ولا يفكر هذا إلا من ختم  
الله على قلبه وجعل على سمعه وبصره غشاوة .

### مرونة التشريع

يخطئ كثير أولئك الذين يتوهمون أن التشريع الإسلامى  
قد يصطدم مع تطورات الزمن ، وقد يسبب بعض المتاعب في  
تطبيقه .

وهؤلاء المتوهمون ، لا يفقهون روح التشريع الإسلامى ،  
وهم يحاولون أن يتكلفوا التحضر المفقوت حماقة وسفها . .  
ولو فقهوا روح التشريع ، لأدركوا أنه قد جاءت به خاتمة  
الشرائع ، لتظل إلى أن تقوم الساعة صالحة لكل زمان ومكان



ولو فقهوا روح التشريع لأدركوا أنه قائم على مصالح البشر  
في التيسير عليهم ، وبذلك لا يمكن أن يلقى تطبيقه ذرة واحدة  
من المتاعب .

وهذا هو روح التشريع الإسلامى ينطق :

« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر . . »

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . . »

« وما جعل عليكم في الدين من حرج »

« ونيسركم لليسرى . . »

وهذا هو رسول التشريع يروى عنه في البخارى أنه ما خير  
بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، وهو الذى يقول :

« بعثت بالحنيفية السمحة » رواه أحمد

« يسروا ولا تعسروا » متفق عليه

« خير دينكم اليسرة » رواه أحمد

« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه مسلم

وها نحن أولاء ، نرى أن لبعض الأئمة المجتهدين كالإمام  
الشافعى مذهبين ، مذهباً قديماً بالعراق ، وآخر جديداً بمصر

ليتأكد لدى العقول أن في التشريع مرونة تجعله يوائم كل بيئة  
وها نحن أولاء نرى أيضاً أن أحد أصول التشريع الأربعة  
الإجماع ، أى أن من حق جماعة المسلمين في كل وقت أن يقرروا  
ما فيه المصلحة ، كما نرى أن من حق الحاكم أن يجتهد رأيه  
للمصلحة وله أجر على خطئه وأجران على صوابه ، وفي هذا يقول  
الرسول عليه السلام :

« ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » :

« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ  
فله أجر » — متفق عليه .

ثم إن الفقهاء نصوا على قواعد تشريعية ، تجعل من التشريع  
الإسلامي تشريعاً مرناً ، لا يصطدم مع أى لون من ألوان التطور ،  
ومن هذه القواعد :

« الضرورات تبيح المحظورات » .

« درء المفاسد مقدم على جلب المنافع »

« سد الذرائع » — « لا ضرر ولا ضرار » .

« حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله . »



ويجب أن نقف قليلا عند قاعدة المصلحة ، لنؤمن تماما بأن  
تشريع الإسلام إنما بنى على المصلحة العامة ، حتى إن الفقهاء  
قرروا وجوب تقديم رعاية المصلحة ، إن خالف النص والإجماع  
في المعاملات وما إليها . .

### نحو خطوة إجابية

منذ أن تلاشى الحكم الإسلامى من بلاد المسلمين ،  
والمسلمون ينعمونه ويتباكون عليه فحسب ، والجماعات والميئات  
والصحف الإسلامية لا تفتر تطالب بحكم القرآن .

وينخيل إلى أن هذه الثروة كلها أقل من « زوبعة في فنيجان »  
لأنها ثمرة شهوة نتجت عن مركب نقص في هؤلاء الثرثارين ،  
وربما كانت مرضا لا بد منه لأعصابهم . .

إن هؤلاء أشبه بالبيغاوات ، يرددون عبارات جامدة  
لا تتحرك ، ولا يحاولون أن يأتوا في يوم من الأيام بجديد  
تلقفه أفكار الرأى العام الإسلامى وتناقشه وتمحصه ، وكان من  
الضرورى أن يعود الرأى العام الإسلامى سماع ثرثرتهم ، لتدخل

من أذن وتخرج من الأخرى ، دون أن تستقر في أفهامهم  
ولو لحظات قصارا . . !

\*\*\*

والفرق بعيد بين الإخوان المسلمين وهؤلاء الثرثارين ،  
لأن المطالبة بالحكم الإسلامى عقيدة في كل أخ من جماعة  
الإخوان ، ولكن المطالبة بالحكم الإسلامى في هؤلاء الثرثارين  
مجرد شهوة تمخضت عن مرض نفسى أو مركب نقص ، ودفع  
إليها حب الظهور أو قتل الفراغ بأى سلاح كان .

ولقد استطاع الإخوان المسلمون أن يوجدوا لهذه القضية  
الإسلامية الكبرى رأيا عاما لا فى مصر فحسب ، ولكن فى  
الشرق الإسلامى بأكمله ، كما استطاعوا أن يهيئوا لها أذهان  
الكثيرين من المسلمين المثقفين .

وبقى شىء واحد ، يعتبر خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا  
الأمَل المنشود .

وهذا الشىء هو إعداد الدستور الإسلامى ، والقانون



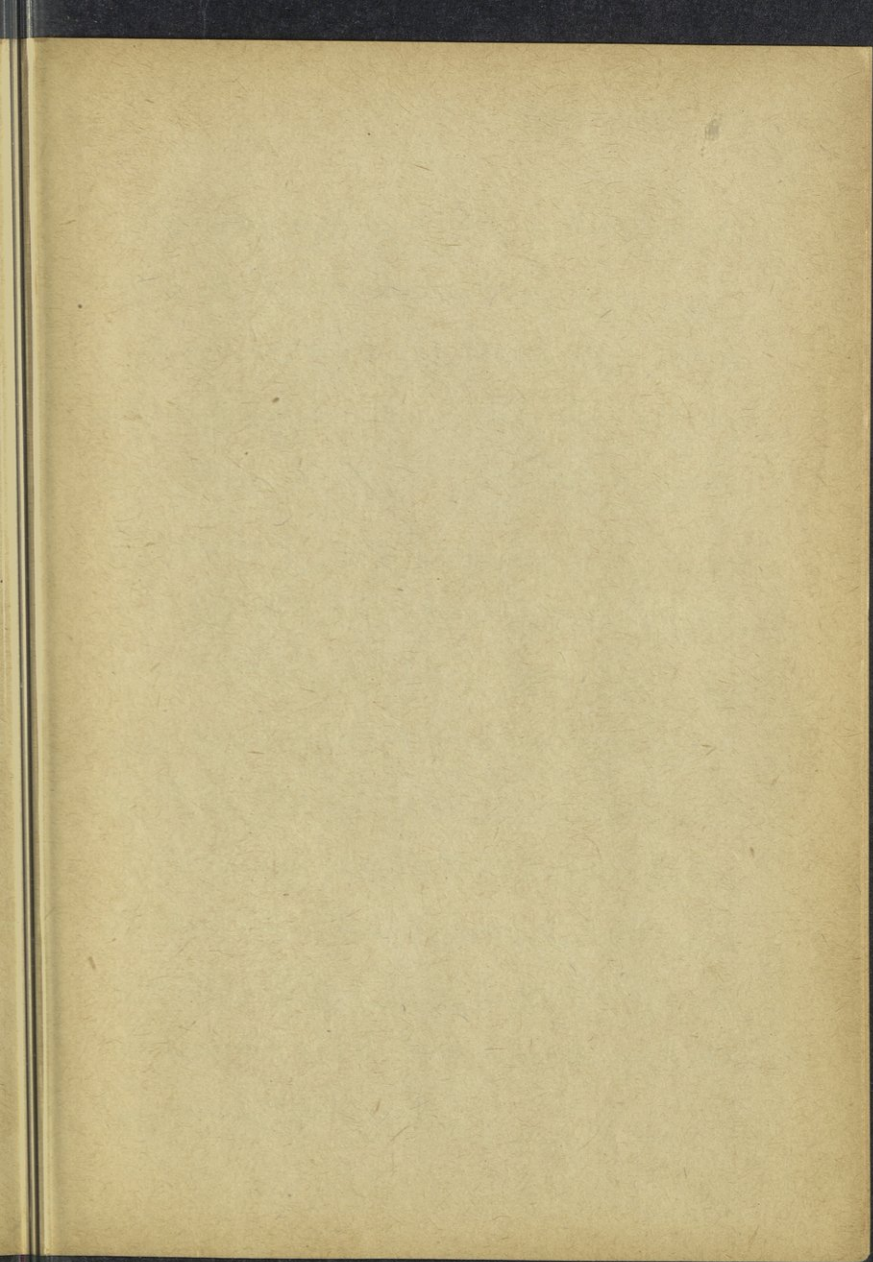
الإسلامي ، ليكونا حقيقة ملموسة ، يتدارسهما المسلمون ، وتجعل المسؤولين أمام الأمر الواقع حين يحين الوقت .

إن في المسلمين علماء أفذاذ في الفقه الإسلامي ، والقانون والاقتصاد والسياسة وغير ذلك ، ومن الممكن تأليف هيئة لوضع الدستور والقانون الإسلاميين ، وبذلك نكون قد سلكنا أول الطريق .

إننا لم نزد بعد على مطالبة الحكومات بالحكم الإسلامي ، دون أن نقدم لها المشروع الذي نريد تحقيقه . .

إننا نحاول إرغامها على سلوك طريق معين ، دون أن نقنعها بأمن الطريق وسلامته .

نريد أن يصبح الدستور الإسلامي والقانون الإسلامي حقيقة ملموسة ، يلمسها المسؤولون والمسلمون على السواء ، فإذا لم نظفر بالمسؤولية . فلا أقل من أن نضم إلى جانبنا المسلمين ، ومتى ضمنا إلى صفوفنا الرعية ، فلن نحتاج بعد اليوم إلى رضا الرعاة ، لأن الرعية مصدر السلطات . . !





الاعتراف بالشعب

## الاعتراف بالشعب

إن الأساس الثانی من أسس الحكم الإسلامی الصحيح هو الاعتراف بالشعب ، اعترافاً بوجوده وکیانه وقيّمته .

ولقد اهتم الإسلام بهذا الأساس ، حتى يقوم ببناء دولته على دعائم الاستقرار الخالد خلود السموات والأرض .

ولقد سبق الإسلام أمم ودول ، ولكن التاريخ لم يسجل لواحدة منها اعترافها بالشعب كاعتراف الإسلام به .

وألقى الأمم بالأمة الإسلامية هما أمما الروم وفارس . هاتان الأمتان اللتان كان شعباهما يُستَغَلَّان فيهما استغلال الحيوان وقت السلم ، أما في وقت الحرب ، فاستغلال الآلات التي لا تعرف هدفاً ولا تحظى بتفكير .

ولم يكن للأمة العربية دستور ينظم شؤونها ، ولا حكومة تقود سفینتها ، حتى نستطيع أن نجعلها مقياساً في هذا الصدد ، ولكن الذي نود أن نشير إليه ، هو أن الشعب العربي لم يكن له وجود يذكر ، إذ أن الوجود لم يكن إلا لزعماء القبائل القوية



القوية فحسب ، والذين لم تيسر لهم الظروف الانتساب إلى قبيلة من القبائل القوية ، كانوا كمية مهملة ، ولم يعترف بهم إلا كالأدوات المسخرة .

وجاء الإسلام ليحيي شعباً فظل بين ربوع مكة زهاء ثلاثة عشر عاماً ، يغرس العقيدة السليمة لتحرير العقول ، ويكافح العصبية القبلية ليحرر النفوس ، ويعلن المساواة ليربط بين القلوب . وانتقل الإسلام بعدئذ إلى المدينة ، لِيُنشِئَ دولة جديدة ، ويمهد لتشريع ينظم حياة هذه الدولة ويرعى شؤونها .

كان القرآن في مكة يخاطب الناس جميعها ، حتى يهيء أذهانهم إلى عقيدته الجديدة ، أما في المدينة فقد راح يخاطب جماعة المؤمنين اعترافاً بالشعب الذي منه ستتكون دولته الناشئة .

الآيات القرآنية في المدينة كانت موجهة إلى الشعب المسلم الذي يمثله المؤمنون ، ولم يستثن منها إلا بعض الآيات التي تعد على الأصابع ، كانت موجهة إلى حاكم الدولة الذي يمثله رسول الله — صلوات الله وسلامه عليه — وهذه الآيات تصوير لإلقاء المسؤوليات الجسام على عاتقه .

إن الإسلام رسالة شعبية تهدف إلى خدمة الشعوب ،  
والحكم — أيا كان لونه — إذا لم يعترف بوجود الشعب ، كان  
حكماً إقطاعياً فاسداً ، يسير إلى الانهيار بخطى واسعة . !

\*\*\*

### الشعب مصدر السلطات

لا يمكن الاعتراف بالشعب إلا إذا كان مصدر السلطات ،  
ولا يمكن الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات ، إلا إذا  
استطاع أن يُعَيِّنَ الحاكم دون تدخل من غيره ، ودون نفوذ  
دخيل عليه ، وإلا إذا استطاع أن يخلع الحاكم كما استطاع أن  
يوليّه ، وإلا إذا كان المرجع الأول في كل ظروف الأمة  
وأحداثها ، وإلا إذا كفلت حرياته جميعها .

هذه أصول أربعة للاعتراف بالشعب كمصدر للسلطات ،  
والإسلام راقب هذه الأصول مراقبة دقيقة ، وأشرف على تنميتها  
وصيانتها .



## البيعة

وهي الأصل الأول ، تعقد — عن رضا — اختيار الخليفة الذي يمثل الدولة ، وقد حدثت البيعة الصحيحة في اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة ، وما حدث بعدها لا يعتبر من البيعة الإسلامية في شيء .

ترك الرسول تعيين الخليفة من بعده ليمتولاه الشعب المسلم ، وخطب أبو بكر بعد البيعة له قائلاً : « أيها الناس إني قد وُلِّيت عليكم » اعترافاً بأن الشعب المسلم هو الذي ولاه .  
وجاء معاوية فصير الخلافة ملكاً عضوياً متوارثاً .

\* \* \*

والذي لا يحتاج إلى أدلة ، أن البيعة في أوائل الحكم الإسلامي كانت بيعة صحيحة ، تمت عن رضا كامل ، ولم يشبها تأمر أو إيجاب أو إكراه .

والذين تولوا الحكم كانوا أعفاء عن الحكم وأعباء الحكم ، وهذا أبو بكر الخليفة الأول ، يُدْفَع به إلى الحكم دفعاً ، وكثيراً ما صرح بأنه لا رغبة له في الحكم :

« والذي نفسى بيده ، ما أخذتها » يعنى الخلافة « رغبة فيها  
ولا إرادة استئثار على أحد من المسلمين ، ولا حرصت عليها  
يوماً ولا ليلة قط ، ولا سألتها الله عز وجل سراً ولا علانية . »  
ومات رضى الله عنه ، وفى نفسه لوعة ندم من جراء تحمله  
تبعات الحكم ، ولقد ظهر هذا الندم فى أخرج لحظات الموت  
حين قال :

« وددت أنى يوم السقيفة كنت قد قلت الأمر فى عنق  
هذين الرجلين : أبى عبيدة وعمر . »

وتردد أمثال عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعمر بن  
عبد العزيز آلاف المرات قبل أن يقبلوا الحكم .

\*\*\*

### الإسلام لا يقر الملك الوراثى

تحدث الأستاذ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف فى مصر  
إلى جريدة الاهرام<sup>(١)</sup> بشأن الملك الوراثى ، فكان مما قاله :

---

(١) جريدة الاهرام يوليو الماضى .



« لا أعتقد أن الإسلام يؤثر نظاما للحكم على نظام ، فإين  
نظام الحكم في الإسلام من الوسائل ، والإسلام يعنى بالغايات  
والأغراض العامة دون الوسائل والأسباب الخاصة ، وقد تحدث  
القرآن الكثير عن الملك ، وورث سليمان داود ، والتاريخ الواقعى  
للمسلمين فيه عمر وهو أشبه برئيس الجمهورية ، وفيه معاوية وهو  
أشبه بالملك ، وكل منهما صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو يقول فى أصحابه : أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ،  
وهذا مما يؤيد فيما أظن وجهة نظرى القائلة : إن الإسلام كما يقر  
النظام الجمهورى يقر النظام الملكى . »

ومحور نقاشنا فى هذا الموضوع هل الإسلام يقر الملك الوراثى؟  
والشيخ الباقرى يجيب بنعم . وحجته أن معاوية قد ورث  
الملك ، وهو من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا قول  
مردود ، فليس معنى أن معاوية صحابى ، يحتم عصمته من الزيف  
والاستجابة إلى هوى النفس ، ولقد كان بعض الصحابة يزيف  
ويخطئ فى حياة الرسول الذى كان يتولى دفعه عن زيفه وخطئه ،

والذى لا مزية فيه أن معاوية قد أخذ البيعة لابنه يزيد  
بالسيف ، ومع هذا فقد أنكر عليه خيار الصحابة اتجاهاه  
الاستبدادى .

ومن هؤلاء عبد الرحمن بن أبى بكر ، الذى قال يوم  
البيعة ليزيد:

« أجثم بها هرقلية قوقية تبايعون لأبنائكم كلما مات قيصر  
كان قيصر مكانه ؟ لا نفعل والله أبداً . »

وحين أبى البيعة بعث إليه معاوية بمائة ألف درهم  
فردھا قائلاً :

« والله لا أبيع دينى بدنياى . !! »

أما حجة الأستاذ الباقورى الأخرى ، فهى أن القرآن  
قد أقر الوراثة حين قال : « وورث سليمان داود » .  
وردنا أن القرآن لم يوضح وراثة الملك ، ولو كانت الوراثة  
فى الملك لاقتضى الأمر الوراثة فى النبوة ، لأن كليهما كان نبياً  
ملكاً ، والنبوة لا تورث .



ويجوز أن تكون الورثة التي أشار إليها القرآن في العلم  
الممتاز الذي خصه الله بها ، لاسيما أن سياق الكلام قبلها وبعدها  
يؤيد هذا .

« ولقد آتينا داود وسليمان علماً ، وقالوا الحمد لله الذي فضلنا  
على كثير من عباده المؤمنين . وورث سليمان داود وقال :  
يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء . إن هذا  
لهو الفضل المبين »

كان في أبناء أبي بكر من هو جدير بالخلافة ، ولكنه  
نصح المسلمين باختيار عمر ، وكان في أبناء عمر من هو جدير  
بالخلافة ، ولكنه حين أشير إليه بأخذ البيعة لابنه أبي وقال :  
« لا حاجة لنا في ولايتكم » .

وأشير صلى على بن أبي طالب باستخلاف ابنه الحسن  
فأبى قائلاً :

« ما استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستخلف ،  
ولكن إن يرد الله بالناس خيراً ، فسيجمعهم بعدى على خيرهم  
كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم » .

إن التوارث في الملك نظام لا يقره الإسلام بحال من الأحوال ، لأنه يضع السلطة في يد أسرة واحدة ، فتتهيئ هذه السلطة الدائمة لها أسباب الظلم والاستبداد والاستخفاف . وما حدث في مصر من قبل ، وما يحدث اليوم في الدول الإسلامية التي تحكمها الأسر لا يحتاج إلى نقاش .

والتوارث في الملك ، قد يلقي بأعباء الحكم على عاتق الأطفال الرضع ، والصغار الطئش ، فتسيطر على الدولة عصابات من الحاشية ، تسير بها في طريق الانهيار .

إن الرياسة ليست ملكاً لصنف من الناس ، وليست منحة لأسرة من الأسر ، يتوارثها الأبناء عن الآباء ، وإنما هي ملك للمسلمين جميعاً ، يمنحونها من يرتضونه لدينه وخلقه وعلمه ، وقوته وعفته .

### خلع الحاكم

الأصل الثاني للاعتراف بالشعب ، هو قدرته على خلع الحاكم وما دمننا سلمنا بأن الشعب هو الذي يولى الحاكم ، فلا بد أن نسلم أيضاً بأن سلطته تخول له عزله .



وقد وضع الفقهاء في أسفارهم مبررات خلع السلطان ،  
وفي مقدمتها ميله عن الطريق القويم .  
وقد قال إمام الحرمين :

« إن الإمام إذا جار وظهر غشه ، ولم يرعَ لزاجر عن سوء  
صنيعه ، فلا أهل الحل والعقد التواطؤ على ردعه ولو بشهر السلاح  
وبعث الحروب . »

وقد حرص على قتل السلطان الجائر ، عمر بن الخطاب  
حين قال : « وددت ألى في سفينة وأنتم في سفينة ، تذهب  
هذه شرقاً وهذه غرباً ، ولن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم ،  
فإن استقام اتبعوه ، وإن جنف ( أى مال ) قتلوه . ! »  
فقال طلحة : يا أمير المؤمنين هلا قلت : إن تعوج عزلوه ؟  
قال عمر : القتل أنسكى لمن بعده !

والعلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم ، هي الاستقامة من  
الحاكم والنزاهة كتاب الله ، والسمع والطاعة على المحكوم .  
وهذا هو الرسول يقول :

« اسمعوا وأطيعوا وإن أُمِرَ عليكم عبد حبشي ما أقام فيكم  
كتاب الله عز وجل » مسلم وغيره .  
« لا طاعة لأحد في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف »  
متفق عليه .

وقد أكد الخلفاء الراشدون هذا المعنى ، وهذا أبو بكر  
الخليفة الأول يقول في أول خطبة له :  
« أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي  
عليكم . »

### الشعب مرجع في كل شيء

والأصل الثالث ، هو أن الشعب يجب أن يكون مرجعاً  
في كل شيء ، فإذا وجدت الهيئات التي تمثله أصدق تمثيل  
كان ذلك كافياً .

والأدلة من كتاب الله وسيرة رسوله والخلفاء الراشدين  
محفوظة عن ظهر قلب .

كان الرسول يستشير أصحابه رغم نزول الوحي عليه ،



وكان كثيراً ما ينزل الوحي مؤيداً رأى بعض الصحابة ليدفع  
التأييد جماعة المسلمين إلى الاعتداد بآرائهم .

والبرلمانات القائمة اليوم في ربوع الشرق الإسلامي ، لا تمت  
إلى النظم الإسلامية في قليل أو كثير .

لأنها برلمانات تنقسمها الحزبية البغيضة ، ويملا كراسيها  
المصبيات والجاه والنفوذ .

ظل البرلمان في مصر عشرات السنين ، وفي ظله فسدت  
أداة الحكم ، وتأخرت مصر إلى الوراء مئات السنين .

وفي العراق والأردن وسوريا ولبنيا برلمانات .. ولكنها  
لم تفعل للشعوب ولا للأوطان ذرة من الخير ..

واليوم الذي يتمكن فيه الشعب من أن يكون حراً  
في اختيار أعضاء البرلمان ، ويكون أعضاء البرلمان أحرار  
في آرائهم تحت قبة البرلمان ، ويكون البرلمان في حصانة  
ضد طغيان الجالسين على العرش ... حين يأتي هذا اليوم ،  
تصبح البرلمانات إسلامية يقرها الإسلام ويحترمها .

## حريات الشعب

الشعب خلق ليكون حراً في رأيه وقوله ونقده ، وحرراً في عمله وحركته وسكونه ، ما لم يمس بحريته نظام الدولة . والإسلام كفيل كل هذه الحريات العامة ، واعتبرها حقاً مقدساً لكل فرد من أفراد الشعب .

وأهم هذه الحريات ، حرية الرأي لا سيما إذا كانت نقداً للحكومات ، بشرط أن يكون نقداً لا يصدر عن هوى ، بل تدفع إليه المصلحة العامة ..

والشعوب المسالمة لا تحاول أن تنال حقها في نقد الحكومات وتراها تؤثر الصمت والاستسلام ..

وحكومات هذه الشعوب لا تفكر مطبقاً في منح هذا الحق شعوبها ، وهي لا تتخلى عن سطوتها على ألسنة الشعوب حتى تنكشف داخل أفواهها ، ولذلك فهي تحكم دائماً في الظلام ! .  
تذرع بأوهى الأسباب لتعلن الحكم العرفي ، وتفرض الرقابة على المطبوعات ، لأنها تخشى أن تحكم في وضوح النهار !



## الحكم المطلق

ليس هناك نظاماً أدق من النظام الإسلامى فى الحكم ،  
فهو نظام دقيق موضوع على أسس تضمن له الاستقرار إلى الأبد ،  
وتحقق الخير للراعى والرعية والوطن على السواء . .

والحكم المطلق هو ألد أنظمة الحكم عداوة للإسلام ،  
إذ أنه يبيح لفرد أن يطلق يده فى الأمة المسلط عليها  
أو المتحكم فيها .

وكما يبيح ذلك لفرد واحد ، يبيح للأسرة الحاكمة أو الوزارة  
الحاكمة . والغريب أن بلاد المسلمين التى تنسكرت للحكم  
الإسلامى الصحيح قد وقعت تحت سيطرة الحكم بجميع ألوانه .  
وإليك مثلاً للون من الحكم المطلق لفرد واحد ، ويتمثل  
هذا اللون اليوم فى بلد مسلم كسوريا . .

فى عام ١٩٤٩ قام « حسنى الزعيم » أحد ضباط الجيش  
السورى بانقلاب عسكري ، قبض فى إثره على أعضاء الوزارة ،  
ونفى رئيس الجمهورية إلى مصر ، ولقد فتحت هذه الحركة

الانقلابية باب المطامع أمام ضباط الجيش الكبار ، كما أوحى  
ببشائر الحكم الديكتاتورى فى سوريا المسلحة .

وقبل أن يتربع « حسنى الزعيم » على عرش من  
الديكتاتورية ، قام « سامى الحناوى » أحد ضباط الجيش أيضاً ،  
بانقلاب عسكري متهماً « حسنى الزعيم » بالديكتاتورية ،  
ولم يتورع زعيم الانقلاب الجديد عن قتل « حسنى الزعيم »  
وبعض أنصاره وتصفية أملاكهم .

وفى ظروف غامضة قام « أديب الشيشكلى » أحد ضباط  
الجيش أيضاً بانقلاب ثالث ضاع ضحيته خلفه « سامى الحناوى »  
والشيشكلى استطاع أن يظهر بمظهر المثل البارع ، فلعب  
أدواراً مهمة فى تاريخ سوريا ، وفى إحدى يديه سيف ،  
وفى الأخرى مسدس ، بعد أن آمن بأن سياسة القهر والعنف ،  
هى السياسة الوحيدة التى تؤهله للتربع على عرش سوريا . .  
ألغى حرية الرأى إلغاء تاماً ، وحل الأحزاب المناهضة ،  
وفى مقدمتها حزب الإخوان المسلمين . وأنشأ حزباً وهمياً أطلق



عليه حزب التحرير ، واعتبره الحزب الرسمى للدولة ، وضم إليه المرضى من طلاب المناصب والمنافع .

ومن الممازل التى سطرها التاريخ للديكتاتور « الشيشكلى » أنه صنع اسوريا دسقيوراً بنفسه لم يشرك فيه أحداً ، واستوعب كل ما يحقق أهواءه ورغباته ، ويشبع أغراضه وشهواته ، وفرض على الشعب السورى الأعزل إقراره .

والأمثلة الكثيرة للون من الحكم المطلق لأسرة من الأسر الحاكمة ، التى تعتبر الدول المتحكمة فيها إقطاعيات تقتصر فيها كيفما شاءت ، وفى رعاية الدستور والقانون . الأسرة السعودية فى الحجاز ، والأسرة الهاشمية فى الأردن والعراق ، والأسرة المتوكلية فى اليمن ، والأسرة السنوسية فى ليبيا والأسرة البهلوية فى إيران .

مضافاً إلى هذه الأسر ، أسر أمراء الحميات المسلمة الواقعة على الخليج الفارسى ، وغيرها من الإمارات الموزعة هنا وهناك .

هذه الأسر جميعها لها أهداف معينة : أهمها أن يتوارث أفرادها الحكم إلى أن تقوم الساعة ، وأن تعيش في مصاف الآلهة تقديساً وتنزيهاً ، وأن تهيمن على منابع الخير تفضلاً وتسكراً ، وأن تفرض سلطانها وجبروتها على الشعب الأعزل المغلوب على أمره ، وأن تظل دائماً فوق القانون وأسمى من الدستور !

ولكي تضمن الأسر الحاكمة البقاء ، فلا بد لها من الاستعمار الذي يسندها ويشد أزرها ، كلما حاول شعب أن يقف على قدميه . ومن هذه الأسر الحاكمة من سعى بنفسه إلى الاستعمار لتثبيت أقدامها في الدولة التي تتحكم فيها ، كما حدث من الأسرة العلوية بمصر خلال حكم توفيق لمواجهة ثورة الشعب بزعامة عرابي ، وكما حدث خلال هذه الأيام حين لجأ شاه إيران إلى الاستعمار الانجليزي بالعراق ، لمواجهة ثورة الشعب الإيراني بزعامة الدكتور مصدق ، وكان أن أرسل جيش الاحتلال البريطاني بالعراق الأسلحة إلى « زاهدي » الموالي للشاة في مخبأه حتى تمكن



من إحداث انقلاب ، والقبض على الدكتور مصدق ومحاكمته .  
وقد يكون الاستعمار مباشراً في ثوب احتلال سافر ،  
كما حدث في العراق والأردن وليبيا — ومصر قبل وثبة  
جيشها — وقد يكون غير مباشر في ثوب اقتصاد سافر أيضاً ،  
كما في الحجاز واليمن ، كما يكون مباشراً مباشرة مطلقة في قالب  
سيطرة تامة شاملة ، كما في المحميات والإمارات .

والأسر الحاكمة لضعفها ، وعدم ثقتها بنفسها ، تستعين  
دائماً بكثير من أدعياء الزعامة الشعبية ، والصحف المارقة ،  
والكُتّاب الخونة ، لتجعل من هؤلاء جميعاً ستاراً حولها من  
التخدير والتضليل والتغريب .

ولذا كانت مهمة الشعب المسلم الذي يحاول النهوض مهمة  
شاقة ، إذ أنه يواجه أعداء ثلاثة : الاستعمار ، والأسرة الحاكمة ،  
وكتائب الخيانة والمروق .

والشعب الحازم هو الذي يبدأ بتحطيم الأسرة الحاكمة ،  
لأنها بمثابة القلعة التي تتركز فيها كل قوى العدو .

وقد وقعت ثورة الجيش المصرى ، حين أزال من الوجود  
الأسرة الحاكمة ، وأنهت دولة المارقين ، لتتفرغ للمهمة الأخيرة  
وهى تصفية الاستعمار الانجليزى تصفية نهائية تامة .

والأسر الحاكمة فى معظم الأحيان تستعين بحكومات  
تثبت لها دعائم حكمها المطلق ، فتكون بمثابة الهيئة التنفيذية  
لهذا اللون من الحكم .

والاستعمار عادة هو الذى يصطفى الوزارة الحاكمة ممن  
أثبتوا الولاية له ، أما الجالس على العرش من الأسرة الحاكمة  
فحسبه أن يوقع مرسوم التعيين بيده الكريمة .

وأما الوزارة التى نالت شرف الحكم ، فعليها أن تثبت  
بأقوى أساليب الخداع أن الشعب هو الذى منحها ثقته . !

---



الحكومة المستقيمة

## استقامة الحاكم

لسنا نقصد باستقامة الحاكم أن يكون رجلاً صالحاً تقياً يصلى ويصوم ويذكر ويحج فحسب ، ولكننا نريد باستقامة الحاكم شيئاً أكبر من هذا بكثير... واختارنا كلمة « استقامة » هنا ، لأنها جماع كل خير ننظره من الحاكم ، وما ينتظر من الحاكم أكبر من أن يحصى أو يعد...

إن استقامة الحاكم هي الأساس الثالث والأخير في هذه الأسس الثلاثة ، وقد جعلناه الأساس الأخير لأهميته ولثقل تبعاته ، فهو الهيئة التنفيذية التي ترعى دستور الأمة المستمد من دينها ، وهو الهيئة المنوط بها تحقيق وجوه الخير قاطبة للرعية التي تحمى وتعيش في ظلها .

ولن يقوى الحاكم على القيام بهاتين المهمتين خير قيام إلا إذا كان حاكماً مستقيماً .

والاستقامة ليست شيئاً هيناً ، لأنها شرف ليس من اليسير



على كل حاكم أن يحظى به ، والاستقامة المطلوبة لا بد أن تكون  
مزيجاً من عناصر أربعة :

عنصران متصلان بذاته وهما : أن يعتبر نفسه بشرا ، وأن  
يتعفف عن مال الدولة ، وعنصران متصلان برعيته ، وهما : أن  
يحقق العدالة والمساواة بينها ، وأن يعتبر نفسه المسئول الأول عن  
كل ما يمس شؤونها .

فهذه عناصر أربعة لا بد من أن تتركز في شخصية الحاكم  
المسلم ، حتى يعتبر حاكما مستقيما ، وتلاشى عنصر واحد منها  
يعرض شخصيته للانحيار ، ويعرض كيان الدولة إلى الاضطراب .

### بشرية الحاكم ... لا ألوهيته

هذا هو العنصر الأول من عناصر استقامة الحاكم ، وهو  
أهمها ، وبدونه لا تقوم قائمة لغيره من العناصر ، لأنه بمثابة السور  
الذي يحمي البناء .

فالحاكم حين يعتبر نفسه بشرا يصيب ويخطئ ، ويسمو  
ويتحدر ، ويرتفع ويتبذل ، ولا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا ،  
ولا موتا ولا حياة ، يقوى على الاستقامة والسير على الجادة .

أما إذا اعتبر نفسه أنه فوق البشر ، يصيب ولا يخطئ ،  
ويسمو ولا يفحدر ، ويرتفع ولا يتبذل ، ويملك لنفسه ولغيره  
الضر والنفع والموت والحياة والرزق ، فمن الحال أن يستقيم ، لأن  
الفرور قد زكم أنفه ، والعجب قد أخذ بمجامع قلبه ، والكبرياء  
الحمقاء قد سيطرت على عقله .

ولأهمية هذا العنصر في استقامة الحاكم ، نرى أن الإسلام  
يعنى به عناية كبرى ، حين يصور شخصية الحاكم الأول وهو  
رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، فكثير من الآيات القرآنية  
تعرضه إنساناً بشراً ، يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ، ولا يملك  
لنفسه ولا لغيره ضرراً ولا نفعاً :

« قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إليكم إله واحد . »

« قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا ، لو كُنت أعلم الغيب

لاستكثررت من الخير وما مسني السوء . »

« قل لا أملك لكم ضرراً ولا رشداً . »

والقرآن الكريم يصوغ شخصية الحاكم الأول عليه السلام ،

في قالب من التواضع الخالص لأتباعه ، التواضع الذي لا تعالى

فيه ولا تأله .



« واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي  
يريدون وجهه ، ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا » .

« واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين »  
والخلفاء الراشدون الذين تولوا حكم المسلمين طامسا أكدوا  
هذه الحقيقة وساروا عليها .

فأبو بكر في أول خطبة له إثر تولي الحكم يقول :

« ... وَلَيْتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ »

وردد غيره مثل هذا القول .

لم يدع واحد منهم أنه ظل الله في أرضه لأنه يعلم أن الإسلام  
بريء من هذه النظرية الفاشية ، المنقولة عن النظرية السكندرية ،  
التي تزعم أن الله قال للقديس بطرس :

« إن ما حللته في الأرض فأنا أحله في السماء ، وما ربطته  
في الأرض فأنا أربطه في السماء . » ولم يدع واحد منهم أنه ذات  
مصونة لا تمس ، وأنه فوق الدستور وفوق القانون ، وأنه منزّه  
عن الخطأ والزلل ، كما تضيف الدساتير والقوانين الوضعية كل  
هذه على الملوك . لأنه يعلم بأن هذه الصفات لا تنطبق إلا على

الخالق وحده « عز وجل » وأن الحاكم بشر يخطئ ويصيب ،  
ويخضع للدستور والقانون .

لقد كان عمر رضى الله عنه ، يعتبر الحاكم خادماً للشعب ،  
يجب عليه نحوه ما يجب على الخادم نحو سيده .

بعث إلى أبى موسى الأشعرى ، وإلى الكوفة يومئذ يقول له :  
« يا أبا موسى ، إنما أنت واحد من الناس ، غير أن الله  
جعلك أثقلهم حملاً . . . إن من ولى أمر المسلمين يجب عليه  
ما يجب على العبد لسيده » .

### عفة الحاكم

إن العفة عنصر أساسى من العناصر التى يتكون منها  
شخصية الحاكم ، والحاكم متى قدر له أن يكون عَفَّ النفس عن  
أموال الدولة ، نظيف الكف لا يدينسها بدرهم واحد ، استطاع  
أن يهب للدولة قسطاً من الاستقرار ، ولنفسه قسطاً أكبر من  
المهابة والإكبار .

ومتى أصيب الحاكم بشراهة النفس ، وقذارة الكف ،



أساء إلى نفسه وإلى دولته ، وأشاع الفوضى في مرموسيه .  
قال مروان لوكيله ، وكان أحد الولاة في عهد معاوية :  
إنك لتخوننى ؟

فأجاب : نعم ، إني لأخونك ، وأنت تخون أمير المؤمنين ،  
وأمر المؤمنين ، يخون المسلمين ، ولعن الله شر الثلاثة . ١

إن الحاكم في يده مالية الدولة بأسرها ، وأضواء الأحمر  
والأصفر تلتقى بعينيه في كل لحظة ، وحين يوهب حصانة من  
العفة ، لا يقوى الأحمر ولا الأصفر على النيل من دينه .  
إن أموال الدولة أشبه بأموال اليتيم ، من أكل منها شيئاً  
ظالماً ، فإنما يأكل في بطنه ناراً وسيصلى سعيراً ، والحاكم المسلم  
أشبه بولي اليتيم ، وهو يحاسب على كل دينار ودرهم .

إن الحاكم المسلم الأول ، صلى الله عليه وسلم ، ضرب مثلاً  
أعلى في العفة عن مال المسلمين ، وأية عفة تبلغ درجة الخروج  
عما يملك بعد الموت ، فلا يورث فيما يترك ، إنما يكون صدقة ،  
وتظل صفحته نقية من الريبة ، خالصة من الوسوسة .

كانت أموال الدولة الإسلامية في يد أ. بكر طيلة خلافته ،  
ولكنه كان أعف من العفة ، كان من أثرياء الصحابة ، وفارق  
الدنيا وعليه سبعة آلاف درهم أميت مال المسلمين ، وفي أخرج  
لحظات الموت لم يفس هذا الدين ، وأشهد المسلمين بأنه قد ترك  
حائطاً « بقاء أو بستاناً » في مقابل ذاك الدين .

وإنك حين تستمع إلى ما قاله الخليفة الأول في مرض وفاته ،  
لتحس إحساساً صادقاً مبلغ العفة التي كانت طابعه خلال حكمه ،  
قال : « أما إننا منذ ولينا أمر المسلمين لم نأكل لهم ديناراً  
ولا درهماً ، ولكننا قد أكلنا من جريش « خشن » طعامهم  
في بطوننا ، ولبسنا من خشن ثيابهم على ظهورنا ، فانظروا  
ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة ، فابعثوا به إلى الخليفة من  
بعدي ، وأبرأوا منهن ، فإني قد كنت أستحلله وأستصلحه  
جهدي . »

وماذا ترك الخليفة ؟

إنه ترك عبداً نوبيًا ، وبعيراً ثم بعض الثياب البالية ،



بعث بهن إلى الخليفة من بعده عمر ، وما رآهن حتى بكى وقال :  
« رحم الله أبا بكر لقد أنعب من بعده . »

وولى عمر الخلافة أكثر من عشر سنين ، وتكادس  
في بيت المال أموال لا حصر لها ، فكانت عقيقه مضرب المثل ،  
وحسبك أن تدرك أنه كان يتعفف عن أخذ راتبه ، وقال :  
« أنا وأموال المسلمين ككافل اليتيم ، إن استغنيت تعفف ،  
وإن افتقرت أكلت بالمعروف . »

أعطى أبو موسى صَبِيَّةً لعمر درهماً ، فتناولتها وجرت ،  
وتبعها عمر ، حتى أخرج الدرهم من فيها ، ثم قال :  
« أيها الناس ليس لعمر ولا لآل عمر إلا ما للمسلمين  
قريبهم وبعيدهم . »

ثم نظر إلى أبي موسى قائلاً :

« يا أبا موسى : ما كان في أهل المدينة بيت أهون عليك  
من آل عمر ؟ أردت ألا يبقى من أمة محمد أحد إلا طالبننا بمظلمة »  
وتشهى امرأة أبي بكر الحلوى ، فتقتصد من نفقات بيتها ،  
وقبل أن تشتري ما اشتتهه ، يرد الخليفة ما اقتصدته إلى بيت

مال المسلمين ، قائلًا لها : إنه زائد عن قوتنا ، وأحق به بيت  
مال المسلمين . !

وفي عام المجاعة أقسم عمر ألا يذوق لحماً ولا لبناً ولا سمناً  
ولا عسلاً ، وكان يقول :

كيف يعنيني شأنُ الرعية ، إذا لم يمسنى ما مسهم ،  
بئس الوالى أنا إذا شبع وجاع الناس . !

\*\*\*

هذا طرف يسير من عفة الحاكم المسلم في الدولة الإسلامية  
الأولى — أما اليوم ، فما أبعد العفة عن حكام الشعوب المسلمة ،  
وما أبرأهم منها وأبرأها منهم .

كان الشعب المصرى المسلم خلال العهد البائد يتضور جوعاً ،  
والملك والحكومات على اختلافها يومئذ عصابات من اللصوص  
الجرمين ، لا همَّ لهم إلا نهب ما يمكن نهبه ، والباقي يتزلفون به  
إلى الأسرة المالكة ، فى إقامة التماثيل ، وتشيد قصور للترف !  
وسواد الشعب الحجازى اليوم يعيش فى موسم الحج على



صدقات الحجاج ، وبقية العام يعيش على قشور الفواكه التي  
تلقى خلف قصور الأمراء والوزراء . !

أما الذهب الذي يدفع إلى الدولة ثمنًا للدولة ، فسل عنه  
الراقصات الفاجرات في القاهرة وبيروت وبغداد وباريس  
وهوليود . !

في اليمن والحميات البريطانية ، والعراق والأردن شعوب ،  
ولسكنها والبؤس والحرمان والفاقة في معاهدة تحالف إلى الأبد . !  
أما الأسر الحاكمة .. أما الحكومات جميعها ، فإن  
الشعوب في نظرها يجب أن تظل أداة مسخرة ، وأما البلاد ،  
فهي ضيعات لهم ، يستأثرون بخيراتها .

### تحقيق العدالة

إن العدل من أقوى دعائم الاستقرار في الدولة ، والحكم  
الذي لا يقوم على العدل المطلق — لا بد — صائر إلى الزوال  
والانهيار .

ولقد اعتبر الإسلام العدل حصفا للحكم يضمن له الاستقرار ،  
حين ذكر القرآن الكريم :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانة إلى أهلها ، وإذا حكمتم  
بين الناس أن تحكموا بالعدل . . »

كما اعتبر الهوى معولا ، يعرضه للانهيأ حين ذكر القرآن  
الكريم :

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو  
على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنيا أو فقيرا فالله  
أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلوؤوا أو تعرضوا  
فإن الله كان بما تعملون خبيرا » .

والقرآن حين يدعو إلى العدل بين الناس في الآية الأولى ،  
فإنما يشمل العدل الجميع ، لا فرق بين مسلم وغير مسلم ، وحين  
يخص بالذكر في الأخرى النفوس والوالدين والأقربين ، فإنما  
لأنهم ألصق الناس بمن يقول بالحكم ، فيحذر أن يميل من  
أجلهم ، وبالأحرى من أجل غيرهم حتى يخلص حكمه من الهوى .  
لقد أراد الإسلام حكما عادلا خالصا من الهوى ، وهذا



اللون من الحكم يعتبر من أقواها ، وأضمنها للاستقرار . وهناك قواعد أخرى للعدل وتجنب الهوى أشار إليها كتاب الله منها :

« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم »

« ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا . »

« وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى . »

« وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به . »

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . »

والحكم إذا عجز عن تحقيق العدل فأحرى به أن يعتزل

الحكم ، لأنه في نظر الإسلام فتنة ، والقوة الذي نريدها للمحكم

المسلم ليست قوة البدن ، وإنما قوة العقيدة والقلب

إن أبا بكر في أول خطبة له في خلافته ، وضح أنه قائم

بنفسه على تحقيق العدالة فقال :

« . . ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق منه ، »

وإن أضعفكم عندي القوى حتى آخذ الحق له . »

ولهذا المعنى وحده قال عمر رضى الله عنه :

« إنه ليعرض على التقى الضعيف ، والقوى الفاجر ، فأوثر بالولاية القوى الفاجر وأقول : إن التقى الضعيف له تقواه وعلى المسلمين ضعفه ، والقوى الفاجر للمسلمين قوته وعليه فجوره . »

### المسئولية الشاملة

الحاكم في الإسلام مسئول مسئولية شاملة بحسب ما ولى من الحكم ، فإذا كان أميراً فهو مسئول عن إمارته ، وإذا كان والياً فهو مسئول عن ولايته ، وإذا كان خليفة فهو مسئول عن الدولة جميعها ، ومسئول بعد ذلك عن أمرائه وعماله ، وقضااته وولاته وقواده ، وسائر موظفي الدولة التي يحكمها

وفوق هذا وذاك مسئول عن رعيته مسئولية دقيقة ، فهو مسئول عن جوعها وعريها ، وفاقتها وحرمانها ، وفزعها واضطرابها .

ومعظم دساتير الدول المتحضرة تعتبر رئيس الدولة في مخلص من المسئولية ، إذ تنص على أن الملك مثلاً : يملك ولا يحكم ، وأنه ذات مصونة لاتمس ، ولا يسأل عما يفعل . لأنه فوق القانون !



وأكثر من هذا أن بعض دساتير البلاد المتحضرة ترفع كل أفراد الأسرة الحاكمة فوق القانون .

وهذه الامتيازات موروثة عن بعض العصور المظلمة التي كانت تعتبر الملوك أبناء الآلهة ، يجب أن ينالوا من التقديس منتهاه : والعجيب المضحك والمبكي معا ، أن بعض الدول المسماة للحدود ، قد تأثرت بهذه الدساتير إلى أبعد حد ، وما مهزلة الدستور المصرى الذى أزالته وثبة الجيش المصرى من الوجود عنا ببعيد .

قد يقال : إن الوزارة هى المسئولة أمام الشعب ، أما الرئيس الأعلى للدولة ، فيجب أن يظل بمنأى عن صخب المسئولية وتبعاتها ، وحسبى أنه أن يكون رمزاً مقدساً .. ! وهذا قول يجب ألا نعتقد به نحن المسلمين ، لأن هذا الوضع إنما هو نتيجة نزعة يونانية قديمة ، ترجع إلى العصر الذى كان يثوله فيه اليونانيون الحكام لأنهم أبناء الآلهة ..

أما الإسلام فيعتبر الحاكم الأعلى للدولة ، أكثر مسئولية من مرسوميه من الحكام ، لأنه مسئول عن كل شئون رعيته كبرها وصغيرها .

ونظرة واحدة إلى مخاطبة القرآن للحاكم المسلم الأول  
صلى الله عليه وسلم : « فقاتل في سبيل الله لا تكلفُ إِنْفُسَكَ »  
تجعلك موقفاً بأن أدق المسؤوليات واقعة لا محالة على الرئيس  
الأعلى للدولة .

ونظرة أخرى إلى قول الرسول : « الإمام راع وهو مسئول  
عن رعيته » تؤكد لديك أن المسؤولية كلها واقعة على الرئيس  
الأعلى للدولة .

إن الرئيس الأعلى للدولة مسئول عن كل شئون رعيته ،  
مسئول عن جوعها وعريها وحرمانها ، وعن أمنها واستقرارها ،  
ومسئول عن أعمال ولاته وموظفيه وعماله وقضاته .

وكم كان يشعر بهذه المسؤولية الحاكم المسلم الأول صلى الله  
عليه وسلم حتى أنه كان يقول :

« أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، فإن من أبلغ  
ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، ثبت الله قدمه على  
الصراط يوم تزل الأقدام . »



وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول للمسلمين :  
أما أبو العيال إذا غبتم . « وكان يرى ضوءاً منبعثاً من خيمة  
خارج المدينة ، يعتقد أنها غرباء ، فيذهب بنفسه لحراستها حتى  
يبيتوا آمنين ، وكان يعس بالليل حتى يقف على أحوال رعيته  
بنفسه . كان يقلقه صياح الطفل ، وأنين المريض ، وذلة السائل ،  
ولهفة المحتاج ، وحسرة المدين ، لأن مسئوليته الدقيقة في نظره  
تحتّم عليه أن يؤمّن هؤلاء جميعاً .

اشترى أعراض المسلمين بثلاثة آلاف درهم من الخطيئة  
الشاعر حتى يكف عن صناعة الهجاء البذيء ، لأنه مسئول  
عن صيانة أعراض المسلمين .

إن مسئولية الحاكم في الإسلام دقيقة كل الدقة ، ولكن  
حكام المسلمين اليوم يعيشون في أبراج من العاج ، لا يطعم  
في لقاءهم إلا كبار الدولة وعِليّة القوم .

تعصف الحن بالرعية ، وتقاذفها المظالم ، ويصب عليها  
ألوان التفسكيل والخسف ، وتكتسحها من آن لآخر المجاعات  
والشدائد .. وهؤلاء الحكام لا يشعرون بشيء من ذلك .

كانت المرأة تعترض موكب الخليفة المسلم لتناقشه الحساب ،  
وتقول له : الله بيننا وبينك .. كيف تقولى أمور الناس وتغفل  
عنهم ، ولا يبدو من الخليفة إلا ابتسامة المعتذر ، وتلافي تقصيره .  
أما الرعية المسلمة اليوم فهيها لها أن تناقش حكامها  
الحساب ، أو تلقى على عواتقها المسئوليات .

كان الخليفة المسلم يحجب أحوال المدينة بنفسه متطلعاً أحوال  
رعيته ، حتى إذا أدركه النوم توسد نعله واستظل بشجرة .  
أما حكام المسلمين اليوم فقد أحضر بعضهم منازل كهربية  
ممتلئة من أمريكا ، حتى لا يرى الرعية ولا تراه ، وحتى  
يظل بها إلى أن يقذف به في ظلمات القبر ، إن قريباً وإن بعيداً .  
كان الخليفة المسلم يدهن يديه بغير الصدقة لعلاج ،  
لأنه مسئول عن أموال المسلمين .

أما حكام المسلمين اليوم ، فأموال المسلمين رهن إشارة  
الحكام والأسر الحاكمة ، يعيث أفرادها بها كيفما شاءوا  
دون نقاش وحساب . !



## هذه الشعوب المغلوبة .. !

إن الذى لا شك فيه أن هناك شعوباً مسلمة مغلوبة على أمرها ، ووصفها بأنها شعوب مغلوبة على أمرها قليل جداً بالنسبة لحالها . ولكن الجدير بالمناقشة حقاً هى هذه الغلبة التى لحقت الشعوب المسلمة فى مشارق الأرض ومغاربها .

فهل هى طبيعة متأصلة فيها ؟ أم هى رزية فرضتها عليها سيطرة حكوماتها وجبروتها ؟ أم إنها نتيجة حتمية لسوء تربية الشعوب وتنشئتها ؟ أما أنها طبيعة متأصلة منها فلا . لأن التاريخ الخالص من شوائب التعصب والحق ، يشهد بأن الشعب المسلم فى الدولة الإسلامية الأولى كان أعظم شعوب العالم قاطبة ..

وأما أنها رزية فرضتها عليها سيطرة حكوماتها فنعم .. ولكن لا يكفي أن نجيب بنعم ، دون أن نوضح ماهية كلمة الجواب هذه ..

فليس معنى إيجابتنا هى أن للشعوب المسلمة عذرها ، لأن على هذه الشعوب تقع المسؤولية الأولى والأخيرة فى هذه الغلبة

المفروضة عليها . فلولا ضعف هذه الشعوب وتفككها وانحلالها لما استطاعت حكومة أيّا كانت ، أن تجعل منها شعوباً مغلوبة على أمرها .

ومن هنا يتبين لك أن سوء التربية هو العلة الأولى ، لأنه لولا سوء التربية لما كان هناك ضعف يلحق الشعوب ، ولولا ضعف الشعوب لما قويت حكوماتها على الاستخفاف بكيانها ووجودها .

\*\*\*

ونحن حين نحاول العلاج نجد أنفسنا مضطرين إلى البدء بالتربية الإسلامية الصحيحة ، ومن الغباء أن نطيل طريق التربية حتى يبلغ ملايين الأميال ، وحتى يستغرق سلوكه آلاف السنين .

ومن الجهل أن نجعل وسائل هذه التربية تدريس كتب الفقه والتوحيد والتفسير والفلسفة والمنطق .

ومن الغباء والجهل معاً أن نعتمد على منابر الجمعة ، مع احتفاظنا بالأساليب الخطائية العتيقة ، والعقلية المنبرية البالية ،



أو نعتمد على الجماعات الإسلامية ، مع إصرارها على تزمته  
ورجعيتها وجودها ، أو نعتمد على المجلات الإسلامية ، مع  
عكوفها على تفاهتها . !

إن الأمة الإسلامية اليوم أشبه بسفينة وشيكة الغرق ،  
وسط أمواج متلاطمة تحيط بها من كل جانب ، متنافسة في  
ابتلاعها . فمن العقل حين نفكر في إنقاذ هذه السفينة ، أن نبسّكر  
أسرع الوسائل لإنقاذها ، ومن الحق كل الحق أن نبدأ بإنشاء  
مدرسة للبحرية لتخريج فوج من البحارة ، وأن نبعث إلى  
أمريكا لاستحضار أحدث الوسائل في إنقاذ السفن تحت رحمة  
الأمواج التي لا تفقه الرحمة .

إذن فنحن في حاجة إلى طريق للتربية لا يبلغ إلا آميالا  
معدودة ، ولا يستغرق سلوكه إلا بضعة أسابيع . . . وإلى منهج  
مبسط يسهل هضمه على عقليات الشعوب المختلفة .  
نريد أن يفهم الشعب المسلم أنه حر وسيظل حراً ، لأن الله خلقه  
حرّاً ، وأن أية حكومة تحاول أن تستعبده أو تنال من حرّيقه ، إن  
هي إلا حكومة مجرمة ، تريد أن تسود على حساب عبودية الشعب . !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أنه عزيز وسيظل عزيزاً ،  
لأن الله أنعم عليه بالإسلام دين العزة ، وأن أية حكومة تحاول  
أن تستذله أو تنال من عزته ، إن هي إلا حكومة طاغية تريد  
العزة على حساب ذلة الشعب . !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أن الله كما أراد حراً عزيزاً  
كرماً ، سائله عن حريقه إذا خدشت ، وعن عزته إذا مست ،  
وعن كرامته إذا دبست ، ولن يعفيه من عقاب الله جبروت  
حكومته وطغيانها !

ونريد أن يفهم الشعب المسلم موقفه من حكومته ، وموقف  
حكومته منه ، فعليه أن يسمع ويطيع ، وينتج ويستقيم ،  
وعلى حكومته أن تسوى وتعديل ، وتحقق له الراحة والخير ،  
وترضى الله في كل اتجاهاتها .

ونريد أن يفهم الشعب المسلم أن وطنه جزء من عقيدته ،  
وهو حارس له ومسئول عن حريته واستقلاله وكرامته ، وعليه  
أن يبذل دمه وماله في سبيل صون حريته واستقلاله وكرامته .



وزيد أن يفهم الشعب المسلم بعدئذ ، أن حرية رأيه مكفولة ، يوجه وينتقد ، ويكتب ويخطب ، حتى يسهم في تحقيق هذه المعاني التي تنهض به وبأمته وبوطنه .

هذه بعض المعاني التي يجب أن تؤسس عليها التربية السليمة ، ولولمقت للـشعب المسلم من فوق المنابر ، وعلى صفحات الصحف ، ليخلق الشعب المسلم خلقاً آخر ، وأصبح كتلة قوية تعمل لصالح دينها ووطنها .

وإذا ما أصبحت الشعوب المسلمة هكذا ، استطاعت أن تحرر بلادها ، وأن تؤلف الكتلة الإسلامية التي نحقق للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها .

### وبعد ...

فإن تمزيق الوحدة الإسلامية ، وتفرق كلمة الأمة المحمدية ، يدعو إلى الشعوب المسلمة الواهية إلى كثير من التفكير ...

التفكير الجدى في طريق للإنقاذ والخلاص ، ولن يصلح للإنقاذ والخلاص إلا طريق الحكم الصحيح القائم على هذه الأسس الثلاثة :

الاعتراف بالإسلام .

الاعتراف بالشعب .

الحكومة المستقيمة .

والاعتراف بالإسلام يحتم اعتماد الدستور والقانون والنظام  
الإسلامي ، كما يحتم إشراف الإسلام على كل شؤون الدولة  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وهذا الأساس الأول كفيل بأن يضمن الاستقرار للدولة  
الإسلامية لأنه بمثابة الحصن الذي يصون الحكم من العبث ،  
والدعائم التي تحفظه من التدهور والانحيار . . .

إن النظم الإسلامية — دستورية كانت أم قانونية —  
أصول ثابتة لا جهود فيها ، وضعها خالق البشر لمصلحة البشر ،  
فنالت التقديس الذي لا تصل إليه الأهواء ولا الأغراض .

والاعتراف بالشعب يحتم اعتباره مصدراً لتعيين الحاكم  
وعزله ، ومصدراً لكل سلطاته ، ومرجعاً في كل تصرفاته .

والاعتراف بالشعب يحتم تمهيد حياة الرجولة والكرامة له ،  
فيكون جديراً كل الجدارة بحراسة الحكم .



والاعتراف بالشعب يهيئه للفتوة والقوة ، فيحمي دولته من  
قوى البغى ، ويصد عنها غوائل الحن والفتن .

واستقامة الحكومة يحتم ديمقراطية أفرادها حتى لا يتعالوا  
على الشعب ، ولا يفرضوا تقديسهم عليه فرضاً .

واستقامة الحكومة يحتم عفة أفرادها ونزاهتهم ، حتى لا يلوثوا  
سمعة الحكم بصفحات سود من السرقة والنهب والاستقلال .

واستقامة الحكومة يحتم عليها توفير العدالة المطلقة والمساواة  
الشاملة بين أفراد الشعب جميعاً .

واستقامة الحكومة يحتم مسئوليتها الدقيقة عن كل شؤون  
الدولة كبيرها وصغيرها ، وعن كل ما يمسها من خير أو شر .

\*\*\*

ويجب أن نفقه جيداً أن الحكم الإسلامى الصحيح لا يقر  
تمزيق الدول الإسلامية ، ويفرض التكتل الحوط بالعدة والقوة .  
إن الدولة الإسلامية أمام كتلتين قويتين بلغتا الذروة من  
التسلح ، والكتلة الغربية الديمقراطية منهما قد سطت على معظم

هذه الدويلات الإسلامية وفرضت عليها سلطانها ، وهي لم تزل  
تئن تحت سطوة استعمارها .

والكتلة الشرقية الشيوعية ، تحاول اليوم أن تنزع هذه  
الدويلات المسماة المهينة من صرتها الديمقراطية .

والتنافس لم يزل على أشده ، وقد يدفع هذا التنافس  
هاتين الكتلتين إلى إشعال حرب ثالثة تمطر الإنسانية المعذبة  
بوابل من الشرور .

إذن فالقوة لازمة للدول الإسلامية التي أصبحت كبش  
الغداء ، والقوة لا تأتي إلا عن طريق التكتل ، ولن يصلح التكتل  
الرمزي الذي لن يهب لها ذرة من الوفاق والمهابة .  
وليست الجامعة العربية عنا ببعيد .

هذه الجامعة التي هُزمت أمام عصابة من اليهود المشردين  
في فلسطين ، والتي عجزت عن أن تنصر قضية واحدة من قضايا  
الدول العربية التي ضاقت بها سلات المهملات . . .  
إنما يصلح التكتل الحقيقي الذي يقوم على العقيدة الإسلامية



الصحيحة ، ويتجاوب مع هذا التكتل المسلمون في مشارق الأرض ومقاربها .

لم يفد العرب من الجامعة العربية ذرة من الخير ، لأنها أشبه بندوق للزعماء العرب يقضون فيها أطيب أوقات المرح وكفى .  
إن الجامعة العربية جامعة للسلاسة والزعماء ليس إلا ، ولا نعرف عنها الشعوب إلا ما يكتب عنها في الصحف والمجلات وهذا هو سر فشلها ..

ولو قدر للمسلمين أن تكون لهم جامعة إسلامية ، لامتزجت فكرتها بعقائد الشعوب المسلمة قاطبة ، ولافتدوها بأثمن ما يملكون ، وبذلوا من أجل نصرتها أرواحهم ودماءهم .

\*\*\*

إننا لا ندعو إلى نبذ القومية نبذاً يجر وراءه الاستخفاف بالوطن والتهاون في أمره .. لأن للمسلم وطناً أصغر هو الدولة التي نشأ وترعرع بين ربوعها ، والإسلام يحتم عليه الذود عنه والعمل على رفعته .. ووطناً أكبر ، هو الدولة الإسلامية التي تجذب إليها عقيدة راسخة في أعماق نفسه ، والإسلام يحتم عليه الكفاح من أجل نصرته ، والعمل على رفع شأنه .

ولكننا ننبذ القومية التي تدعو المسلم إلى التعصب للدولة التي نشأ فيها ، متجاهلاً أن له وطناً إسلامياً شاسعاً وأمة إسلامية كبرى .. لأن هذا التعصب الأحق يخلد تمزيق الدولة الإسلامية ، ويصيبها بالوهن ، ويُطعم الدول الكبرى في ابتلاعها دويلة دويلة .

### وبعد مرة أخرى :

فلا تقوم الكتلة الإسلامية إلا إذا مهد لها في الدول المسماة حكم إسلامي صحيح ، يهدف إلى خير الإسلام وأوطانه وشعوبه . ولا تقوم للحكم الإسلامي قائمة ، إذا لم يكن للشعوب المسماة كتلة تحفظ لهم كياناتهم ..

ولا يثبت للشعوب المسماة كيان إلا بحكم إسلامي صحيح ، يهب لها الاستقرار الداخلي ، وبكتلة إسلامية قوية تهب لها كلمة مسموعة ، وجانباً مهيماً .. والمسئولية أولاً وآخرأ ملقاة على عواتق الشعوب المسماة ، التي تحاول أن تعيش بمعزل عن الحياة ..

### الرسالة القادمة

أركان الدعوة الإسلامية



شركه الخلق ومالك سرور على  
النظام الرأسمالي وهذه ايامك  
جئت ان يكون الاسم  
مستعانا، عدد الى مكتب الخليفة

الاسلاميه للنهائي، ولا تحاول  
التأليف، لانه لا يجوز  
عائنه عاجز

١٥٨





297.617:Sa18uA:c.1

السمان، محمد عيد الله

اسس الحكم في الاسلام

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01010590



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT

297.617  
Sa 184A  
C.1